



جامعة سوهاج

كلية التربية

المجلة التربوية

تصورات طلاب الدراسات العليا حول خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية: دراسة نوعية

إعداد

د. سعود غسان البشر

أستاذ الإدارة التربوية المساعد– قسم الإدارة التربوية– كلية التربية بجامعة الملك سعود

د. خالد محمد القحيز

أستاذ الإدارة التربوية المساعد– قسم الإدارة التربوية– كلية التربية بجامعة الملك سعود

أ.أحمد بن جابر الشهري

طالب دكتوراه بقسم الإدارة التربوية– كلية التربية جامعة الملك سعود

أ.عبدالاله بن عبدالله الرويتع

طالب دكتوراه بقسم الإدارة التربوية– كلية التربية جامعة الملك سعود

أ.عبدالله بن فرحان فياض الشمري

طالب دكتوراه بقسم الإدارة التربوية– كلية التربية جامعة الملك سعود

تاريخ استلام البحث : ١٤ يونيو ٢٠٢٤م

تاريخ قبول النشر: ٥ يوليو ٢٠٢٤م

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على تصوُّرات طلاب الدراسات العليا في إحدى الجامعات السعودية حول خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي لمناسبته أهداف وأسئلة الدراسة. وقد استخدمت الدراسة المقابلات لجمع المعلومات وللتوصُّل إلى إجابات عن تساؤلات الدراسة. وقد تكوَّنت عيِّنة الدراسة من ٢١ طالبًا من طلاب الدراسات العليا. وكانت تصوُّرات المشاركين بشكل عام إيجابية تجاه خصخصة التعليم ما قبل الجامعي في المملكة العربية السعودية. و أشارت النتائج إلى أن هناك عددًا كبيرًا من السلبيات المحتملة لخصخصة قطاع التعليم العام. أمَّا عن إيجابيات الخصخصة في التعليم العام رأى المشاركون أنها قادرة على: تطوير الخدمات التعليمية بشكل عام، وتحسين التحصيل الطلابي والمخرجات، كما أشارت النتائج إلى أن المشاركين يرون أن خصخصة المدارس سوف تُقلِّل المركزية في التعليم، وسوف تمنح المدارس صلاحيات أكبر؛ مما يُشجِّع على الإبداع والابتكار الإداري، ويعمل على تعزيز مبادىء الحوكمة، ومن ضمن إيجابيات خصخصة التعليم أيضًا تخفيف الأعباء الإدارية والمالية عن كاهل الدولة. وفي الوقت نفسة أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك نقاطًا سلبية لخصخصة المدارس الحكومية في البلاد، ومن أهمها: احتكار قطاع التعليم من قِبَل مجموعة من الشركات؛ مما يُؤدِّي إلى ارتفاع كلفة الطالب، بالإضافة إلى تضرُّر كثير من المعلِّمين وفقد الأمان الوظيفي، كما أن من المخاوف تدنِّي جودة التعليم، خاصة أن كثيرًا من مستثمري القطاع الخاص يهدف للربحية على حساب الجودة. وقد عرضت الدراسة توصيات للاستفادة من خصخصة المدارس، وطرق تجنُّب سلبيات الخصخصة.

الكلمات الاستدلالية: التخصيص, خصخصة التعليم, القسائم التعليمية, المدارس المستقلة, التعليم في السعودية

Graduate students' perceptions of the privatization of public education in the Kingdom of Saudi Arabia: A qualitative study

Dr. Saud G Albeshir- King Saud Univsity
Dr.Khalid M Alquhaiz - King Saud Univsity
Abdulelah abdullah Alruwaitea
Ahmed Jaber Alshehri
Abdullah Farhan Fayadh Alshammari
Postgraduate students in the Department of Educational Administration - College of Education, King Saud University

Abstract:

The study aimed to identify graduate students' perceptions at a Saudi university about the privatization of public education in the Kingdom of Saudi Arabia. The study used a qualitative approach due to the methodology suited to the objectives and questions of the study. The study used interviews to collect information and arrive at answers to the study's questions. The study sample consisted of 21 graduate students. Participants' perceptions were generally favorable toward the privatization of pre-university education in the Kingdom of Saudi Arabia, but not wholly, as the results indicate many potential negatives to privatizing the public education sector. As for the positives of privatization in public education, participants believed it can develop educational services in general and improve student achievement and outcomes. The results also indicated that participants assume that privatization of schools will reduce centralization in education and give schools more extraordinary powers, which encourages creativity and administrative innovation and enhances the principles of governance. The positives of privatizing education are reducing the administrative and financial obligations of the government. At the same time, the results of the study indicated that there are negative points to the privatization of public schools in the country, the most noteworthy of which is the monopoly of the education sector by a group of companies, which leads to an increase in the cost of students, in addition to the harm of many teachers and the loss of job security. One of the concerns is the low quality of education, mainly because many private sector aims for profitability at the expense of quality. The study presented recommendations for benefiting from the privatization of schools and ways to avoid the negatives of privatization.

Keywords: privatization, privatization of education, educational vouchers, independent schools, education in Saudi Arabia

المقدمة:

تشهد المملكة العربية السعودية تحوُّلًا استثنائيًّا في كثير من المجالات منذ إطلاق الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٦م، والتي لديها مستهدفات طموحة تصبُّ في الصالح العام، ومن ضمن التغييرات الملحوظة في ظلِّ رؤية المملكة ٢٠٣٠ في القطاعات العامة في السعودية وهي المبادرات غير التقليدية في مؤسَّسات التعليم، فقد دمجت وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي في وزارة واحدة، وهي وزارة التعليم، كما تمَّت إعادة هيكلة الكثير من قطاعات التعليم الحكومية (وزارة التعليم, ٢٠٢٤). وتهدف رؤية المملكة ٢٠٣٠ إلى زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص في التعليم ما قبل الجامعي وزيادة حصته السوقية، وأكَّد وزير التعليم في عدد من التصريحات أن المملكة ماضية قدمًا في التوسُّع في برامج خصخصة قطاع التعليم في البلاد(صحيفة سبق, ٢٠٢٣). ويمكن تعريف مفهوم الخصخصة على أنه نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص أو إسناد إدارة القطاعات العامة مثل المدارس العامة إلى القطاع الخاص. ولخصخصة خدمات القطاعات العامة عددٌ من الفوائد، من ضمنها تحسين كفاءة الإنفاق، وتخفيف العبء عن ميزانية الدولة، وخَلْق فرص عمل جديدة، وزيادة الإبداع، وكذلك تحسين القضايا المتعلِّقة بالرقابة بشكل خاص والحوكمة بشكل عام (كمبيجو, ٢٠١٩).

وتتخذ الخصخصة عددًا من الأشكال والأساليب في مؤسَّسات التعليم العام ما قبل الجامعي، وبسبب أن تجربة الخصخصة لم تُطبَّق بشكل واسع في الميدان التعليمي في المملكة بعدُ، تستشرف الدراسة أبرز أسلوبين لخصخصة التعليم في الدول المتقدِّمة، وهي المدارس المستقلة والقسائم التعليمية، فالمدارس المستقلة هي نوع المدارس ذاتية الإدارة أو ما يُطلق عليها مدارس الميثاق، ومعظم المدارس المستقلة في الولايات المتحدة الأمريكية هي مدارس حكومية التمويل، وليست أهلية التمويل (البشر وآخرون, ٢٠٢٣: الغامدي والمفيز, ٢٠٢٣). وفي حالة التوسُّع في خصخصة التعليم يُعتقد أن المدارس المستقلة هي التي سوف يكون لها حضور قوي في تشغيل عدد من المدارس الحكومية القائمة، ويُقصد بالمدارس المستقلة عند الحديث عن التخصيص هي إسناد مهام إدارة المدارس العامة إلى القطاع الخاص لإدارتها مقابل حصولها على تمويل حكومي يمول تعليم جميع الطلاب (الغامدي والمفيز, ٢٠٢٣) . وأمَّا النوع الثاني من أساليب خصخصة التعليم والمتوقع أيضًا

رواجه في السنوات القليلة القادمة في المملكة فهو ما يُسمَّى بالقسائم التعليمية، ويُقصد بالقسائم التعليمية أنها مِنح حكومية للتلاميذ في الدراسة في المدارس الأهلية، وتتولَّى الجهات الرسمية التمويل الكلي أو الجزئي لتلك المنح التعليمية (حسين و آدم , ٢٠١٨). وتبرز الأدبيات حول موضوع خصخصة التعليم اختلافًا في الرؤى والتطبيقات بين الباحثين؛ فمنهم من يؤيد الخصخصة، ومنهم من يعارضها، ومنهم من يقف على الحياد. لذلك، من المهم التقصي عن تصورات طلاب الدراسات العليا وآرائهم حول خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية، واكتشاف حسنات وسلبيات خصخصة مؤسسات التعليم الحكومية في حالة تخصيصها.

مشكلة الدراسة:

من الملاحظ اهتمام الحكومة السعودية بقضايا التعليم، إذ تُعدُّ السعودية من ضمن أعلى الدول التي تُنفق على التعليم، وقد ارتفعت مخصَّصات التعليم بشكل كبير في ميزانيات الدولة، حيث وصلت المخصَّصات لقطاع التعليم لعام ٢٠٢٤ إلى أكثر من ١٩٥ مليار ريال، وبالرغم من الإنفاق الحكومي السخي على قطاعات التعليم في البلاد خلال العقود الماضية إلا أن هناك تحدِّيات مالية يُعاني منها قطاع التعليم العام، حيث يُعاني قطاع التعليم العام في السعودية منذ عقود طويلة من تحدِّيات مالية جسيمة، من أبرزها استحواذ التعويضات –وهي تشمل رواتب وبدلات موظفي وزارة التعليم من معلِّمين وإداريين وفنيين– على نسبة تصل إلى قرابة ٩٠٪ من إجمالي نفقات الميزانية، مثلما حدث في عام ٢٠١٦م، وهي نسبة كبيرة جدًّا تحدُّ بشكل كبير من المصروفات الرأسمالية، خاصة تلك المتعلقة ببناء مدارس حديثة وتأثيثها وتجهيزها بأحداث الوسائل التعليمية (وزارة التعليم, ٢٠٢٤).

وقد كانت وزارة التعليم بمسمياتها القديمة تتعامل مع تلك الصعوبات المالية بشكل مؤقَّت دون إيجاد حلول طويلة الأجل حتى تمَّ الإعلان عن رؤية المملكة ٢٠٣٠ والمبادرات التابعة لها، والتي من مستهدفاتها ضمان الاستدامة المالية، وعدم اعتماد البلاد أو المؤسَّسات العامة على مصدر إيراد واحد، وضرورة تنويع مصادر التمويل، وقد شجَّعت الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ في ظلِّ الإرادة القوية من قِبَل القيادة السياسية للبلاد على فتح حلول طويلة الأمد لقطاع التعليم العام في السعودية، ومن ضمنها مبادرات تخصيص التعليم، وقد بدأت قطاعات التعليم العام –بما فيها وزارة التعليم– في خصخصة بعض القطاعات بالتدريج، كما

بدأت الجهات التعليمية في التوسُّع في برامج الخصخصة التعليمية في الخدمات المخصَّصة لمجموعات من الطلاب، مثل برنامج القسائم التعليمية لفئة الطلاب من ذوي الإعاقة (وكالة الأنباء السعودية, ٢٠١٧).

وتُشير بعض الأدبيات إلى أن هناك إيجابيات وسلبيات محتملة في حالة خصخصة قطاع التعليم في البلاد، فقد وجدت عددٌ من الدراسات أن لخصخصة المدارس إيجابيات كثيرة مثل: تعزيز التنافسية، وتحسين الممارسات الإدارية، وتخفيف الضغط الإداري على وزارة التعليم، وكذلك تخفيض التكاليف المالية على الدولة، وزيادة تطبيق مبادئ الحوكمة من إفصاح ونزاهة ومسؤولية ورقابة وغيرها من الثمرات الإيجابية. لكن أيضًا لا تخلو الخصخصة من آثار سلبية محتملة كذلك، من أبرزها: احتكار قطاع التعليم من قِبَل عددٍ من الشركات؛ مما يقود إلى زيادة الرسوم الدراسية وانخفاض كفاءة الإنفاق، وصعوبة الإشراف على قطاع التعليم من قِبَل الجهات الرسمية، ومن ضمن أبرز السلبيات المحتملة تأثيرها على المدارس الحكومية التقليدية(البقية والشريف, ٢٠٢١; الدلالك وآخرون , ٢٠٢٣ ;الغامدي والمفيز, ٢٠٢٣ ;لانج وآخرون, ٢٠٢١). وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في: الحاجة إلى تعرُّف إيجابيات وسلبيات خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

سؤال الدراسة:

ما هي تصوُّرات طلاب الدراسات العليا في إحدى الجامعات السعودية حول خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟

ويتفرَّع من سؤال الدراسة الرئيس ثلاثة أسئلة فرعية، وهي:

- **ما هي إيجابيات وسلبيات خصخصة التعليم العام بشكل عام؟**
- **ما هي آراء المشاركين تجاه خصخصة التعليم العام بأسلوب القسائم التعليمية؟**
- **ما هي آراء المشاركين تجاه خصخصة التعليم العام بأسلوب المدارس المستقلة؟**

أهمية الدراسة:

- **يتوافق موضوع البحث مع توجهات المملكة العربية السعودية في ظل رؤية السعودية ٢٠٣٠، والتي تتضمن التوسع في خصخصة مؤسسات التعليم العام.**
- **يُتوقع أن يسهم البحث في تنبيه الباحثين ومسؤولي التعليم إلى بعض الجوانب التي تتطلب مراعاة خاصة عند تطبيق خصخصة التعليم العام.**

– يُتوقع أن تكون نتائج الدراسة مفيدة نظرًا لأنها واحدة من الدراسات القليلة التي تتبع المنهجية النوعية في موضوع خصخصة التعليم العام.

أهداف الدراسة:

– التعرف على الإطار الفكري للخصخصة في مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي.
– معرفة تصوُّرات المشاركين حول مفهوم الخصخصة في مجال التعليم بشكل عام.
– اكتشاف إيجابيات وسلبيات خصخصة التعليم العام في السعودية من وجهة نظر المشاركين.
– معرفة آراء المشاركين حول خصخصة التعليم بأسلوب القسائم التعليمية.
– التعرف على تصوُّرات المشاركين حول خصخصة التعليم بأسلوب المدارس ذاتية الإدارة أو ما تُسمَّى بالمدارس المستقلة.
– تقديم توصيات لتطبيق مبادرات خصخصة التعليم في المملكة بشكل فاعل.

الإطار النظري:

أوَّلًا: خصخصة التعليم العام وأساليبها:

تُعرف الخصخصة عمومًا بأنها: تحويل الخدمات العامة والأنشطة الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل كلي أو جزئي. وعرَّفت كمبيجو (٢٠١٩) خصخصة التعليم بأنها: عملية نقل ملكية المؤسَّسات التعليمية ووظائفها من الحكومة إلى القطاع الخاص، سواء كان ذلك بشكل كامل أو جزئي. وهناك عدة أساليب شائعة لخصخصة التعليم على المستوى العالمي:

– التعاقد: حيث تقوم المدرسة بتوقيع عقود مع جهات خاصة؛ لتزويدها بخدمات مثل: التغذية والنقل وغيرها.
– الإحلال: حيث يتمُّ إسناد إدارة المدرسة إلى مؤسَّسة خاصة مقابل تمويل حكومي.
– مدارس المعاهدة أو المدارس المستقلة: حيث تُدار المدرسة بنوعٍ من الاستقلال عن الأنظمة المطبَّقة على المدارس التقليدية العامة، وتتمتَّع بصلاحيات في مجالات معيَّنة مثل: استقطاب الموارد البشرية، والمناهج، والميزانيات.
– الائتمان أو الرصيد الضريبي: حيث يتمُّ اقتطاع جزء من ضرائب العائلات التي لديها طلاب في سِنِّ المدرسة واستخدامها لدفع الرسوم الدراسية.

- امتلاك القطاع الخاص للمدارس: حيث تكون المدرسة تحت إدارة أهلية، سواء كانت ربحية أو غير ربحية.
- نظام القسائم التعليمية: حيث تُزوِّد الحكومة الأهالي بقسائم ذات قيمة مالية محدَّدة لكل طفل في سِنِّ المدرسة، ويمكن للأهالي استخدام هذه القسائم لإلحاق أولادهم بأي مدرسة يختارونها، ويتحمَّلون الفارق في الرسوم إذا كانت المدرسة المختارة أعلى من قيمة القسيمة(الخصاونة، ٢٠١٣؛ البقية والشريف، ٢٠٢١).

كما اقترح الباحثان (ستيفن بول وديبورا يودال، ٢٠٠٧) أن الخصخصة في المدارس العامة يمكن أن تكون إمَّا خارجية أو داخلية. وتتضمَّن الخصخصة الداخلية استيراد الأفكار والتقنيات والممارسات من القطاع الخاص؛ من أجل جعل القطاع العام أكثر شبهًا بالأعمال التجارية، وهذا شكلٌ من أشكال التسويق التجاري، الذي يتمُّ من خلاله جلب تقنيات الإدارة المستعارة من القطاع الخاص إلى المدارس. وفي المقابل، تتضمَّن أشكال الخصخصة الخارجية "فتح خدمات التعليم العام أمام مشاركة القطاع الخاص على أساس ربحي، واستخدام القطاع الخاص لتصميم أو إدارة أو تقديم الجوانب في ظل الليبرالية الجديدة، ويتمُّ تقديم المواطنين كمُستثمرين ومُستهلكين"، وليس كأعضاء في نظام سياسي يشترك في بعض التقاليد والمساحات والخبرات المشتركة.

ثانيًا: خصخصة التعليم بأسلوب القسائم التعليمية:

تُعتبر القسائم التعليمية أحد أساليب خصخصة التعليم الشائعة (كمبيجو, ٢٠١٩). ويُمكن تعريف القسائم التعليمية بأنها: سندات دعم مالي تُقدِّمها الحكومة أو الجهات المخولة –مثل وزارة التعليم– إلى أولياء أمور الطلاب؛ لتغطية جزء أو كل الرسوم الدراسية في المدارس الأهلية(الخضير والسياري، ٢٠٢٣).

أهداف القسائم التعليمية:

- تحسين جودة التعليم: تُحفز القسائم التعليمية المدارس على تقديم تعليم عالي الجودة؛ لجذب المزيد من الطلاب، مما يخلق بيئة تنافسية تُسهم في تحسين جودة التعليم بشكل عام. وقد وجدت بعض الدراسات الغربية أن نظام القسائم قد ساهم في تحسين التحصيل الأكاديمي للعديد من الطلاب.

- **زيادة العدالة الاجتماعية في فرص التعليم: تُقلل القسائم التعليمية من الفجوات بين الأغنياء والفقراء في فرص التعليم. فقد كان التعليم الأهلي مقتصرًا لفترةٍ طويلة على الأطفال من عائلات ثرية أو من الطبقة المتوسطة، بينما كانت العائلات الأقل حظًّا تضطرُّ لتسجيل أبنائها في المدارس الحكومية القريبة، أمَّا مع تفعيل القسائم التعليمية، فسيكون للأهالي حرية اختيار التعليم المناسب لأبنائهم؛ مما يحقِّق نوعًا من العدالة الاجتماعية.**
- **تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم: من المتوقَّع أن يُقلِّل التنافس بين المدارس من تكلفة الطالب؛ مما يُساهم في تقليل الإنفاق على التعليم من قِبَل الدولة مع تحسين الجودة في مخرجات التعليم.**

ثالثًا: خصخصة التعليم بأسلوب المدارس ذاتية الإدارة:

تُعتبر المدارس ذاتية الإدارة من أبرز نماذج الخصخصة التعليمية، حيث يعتمد هذا النمط الإداري على مبادئ اللامركزية والمشاركة المجتمعية، مما يمنح الإدارات المدرسية سُلطة واستقلالية في صناعة القرارات بما يتوافق مع أهداف وإمكانيات المدرسة، وبالتالي يُمكِّنهم من أداء مهامهم بفاعلية وكفاءة (السيسي، ٢٠١٤). وتعتمد الإدارة الذاتية للمدارس على مفهوم حديث في الإدارة، حيث يتمُّ توجيه الهيئات والمؤسَّسات للمشاركة مع الجهات المعنية في اتخاذ القرارات عبر توزيع السلطة لتحقيق الأهداف المرجوة (سليم، ٢٠١٥). ويتمتَّع هذا النموذج بحرية إدارة شؤون المدرسة مع تعزيز اللامركزية في مختلف مجالات العمل، مع الالتزام كذلك بنظام فعَّال من المساءلة لتقييم جودة المخرجات التعليمية (العجمي، ٢٠٠٥)، وتُساهم الإدارة الذاتية في تطوير البيئة المدرسية؛ مما يُعزِّز الكفاءة الإدارية، ويُحسِّن المخرجات التعليمية من خلال تعزيز الشفافية بين أعضاء المؤسَّسة التعليمية والمجتمع المحلي. ويُساهم التعاون في اتخاذ القرارات في تحسين الرضا الوظيفي وسرعة إنجاز العمل المدرسي. كما تمنح الإدارة الذاتية المدارس مرونة أكبر في اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة لمواجهة المشكلات التعليمية، وتساعد في القضاء على البيروقراطية من خلال تفويض السلطة والمحاسبة الذاتية (مؤذن، ٢٠١٧).

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

خصائص المدارس ذاتية الإدارة:

تتميَّز المدارس المستقلة –أو ما تُسمَّى بالمدارس ذاتية الإدارة– بمجموعة من السمات التي تميِّزها عن غيرها من أساليب الخصخصة، ومنها:

- الإصلاح الإداري: حيث تعتمد على مبادئ: المشاركة، والحرية، والاستقلالية، واللامركزية، والمساءلة.
- رسم السياسات: حيث تُسهم في رسم السياسات ووضع الأهداف وتصميم خطط وبرامج العمل المدرسي.
- تحقيق الأهداف: حيث تهدف إلى تحقيق الأهداف العامة من خلال تحليل البيئة وتقويم الأداء.
- استخدام الموارد بكفاءة: حيث تمكِّن المدارس من استخدام مواردها بشكل فعَّال بناءً على التحليل البيئي والتخطيط الإستراتيجي.
- تحليل الأداء: حيث تجري تحليلات شاملة لتقويم الأداء على مستوى الفرد والمجموعة والمدرسة ككل.
- اللامركزية في صنع القرارات: حيث تعتمد على مشاركة القائد والمعلِّمين والآباء والتلاميذ في صنع القرارات.
- قيادة إنسانية تربوية: تتميَّز القيادة في هذه المدارس بأنها إنسانية تربوية متعدِّدة المستويات، مع قدرة القائد على الاستجابة لمبادرات المشاركين.
- الشرعية في اتخاذ القرارات: تضمَّن المساءلة لتحقيق الفعالية والإنتاجية.
- تقويم الأداء: تعتمد على مدخل الفعالية متعدد المستويات والمخرجات.
- التكيُّف مع المتغيرات: حيث تهتمُّ بالمتغيرات البيئية والاحتياجات التعليمية والتدريبية، وتسعى لمواجهة الضغوط الداخلية والخارجية.
- تعزيز القيادة المدرسية: حيث تمنح السلطة للمعلِّمين والآباء والمجتمع المحلي للمشاركة في صنع القرارات.
- المرونة الإدارية: حيث تُتيح تطبيق السياسات والبرامج التعليمية بسهولة؛ بسبب المرونة وتفويض السلطات.

- **إدارة الوقت بكفاءة: حيث تُسهم في إدارة الوقت واستثماره بما يعود بالفائدة على استثمار رأس المال، وترتيبات طرق التدريس، وحسن استخدام الأبنية التعليمية والأجهزة والمعدات، مع زيادة وقت التعلُّم (البشر وآخرون, ٢٠٢٤: الغامدي و المفيز, ٢٠٢٣:إبراهيم والشهومي, ٢٠٢١: مؤذن, ٢٠١٧).**

الدراسات السابقة:

أجرى البقية والشريف (٢٠٢١) دراسة وصفية بعنوان "الخصخصة ودورها في تجويد مخرجات التعليم من وجهة نظر قائدات المدارس". وتكوَّنت عيِّنة الدراسة من ٦١ قائدة مدرسة. ووجدت نتائج الدراسة أن الخصخصة لها دور في تجويد التعليم من النواحي الفنية والاجتماعية والاقتصادية. كما وجدت الدراسة عددًا من المعوِّقات لنجاح الخصخصة في المدارس السعودية. وقد أوصت الدراسة بعدد من المقترحات منها: العمل على تهيئة البيئة التنظيمية الإدارية بمدارس التعليم العام لعمل القطاع الخاص، والاهتمام بالحد من مركزية العمل الإداري بمدارس التعليم العام، ووضع ضوابط تحدُّ من ارتفاع الرسوم الدراسية نتيجة لخصخصة التعليم العام.

قام إبراهيم والشهومي (٢٠٢١) بدراسة تهدف إلى استكشاف واقع الإدارة الذاتية للمدارس في المكسيك والبرازيل والإكوادور، وسُبُل الاستفادة من التجربة في المدارس العامة في سلطنة عمان. وقد تَمَّ استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة، وتَمَّ جمع البيانات والمعلومات من خلال تحليل الوثائق. وقد كشفت النتائج أنَّ الإدارة الذاتية للمدارس في هذه البلدان المختارة للدراسة صُمِّمت لتعزيز التعليم من خلال مشاركة المجتمع، مثل جمعيات الآباء، والمجالس المدرسية، والمجالس التوجيهية. أمَّا في سلطنة عمان فإنَّ الإدارة الذاتية للمدارس قد ركَّزت على منح مديري المدارس بعض الصلاحيات الإدارية والمالية في إدارة مدارسهم. وقدَّم الباحثان توصيات لتعزيز تجربة الإدارة الذاتية للمدارس في سلطنة عمل، منها: ضرورة تفعيل أدوار ومسؤوليات مجالس أولياء أمور الطلبة، ولا سيَّما في مجالات الإشراف والرقابة وتقويم الأداء، وزيادة عدد أعضاء أولياء الأمور والمجتمع المحلِّي في هذه المجالس، بحيث تُصبح أكثرية، ولها سُلطات وصلاحيات لاتخاذ القرارات في تلك المدارس.

قام لانج وآخرون (Lange et al., ٢٠٢١) بدراسة بعنوان: "تأثير الخصخصة على المعلِّمين في البلدان الناطقة بالفرنسية جنوب الصحراء الكبرى الدول الإفريقية"، وقد اعتمدت

الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وقد اختار الباحثون الثلاثة في هذا البحث الدول التالية من ضمن الدول الناطقة بالفرنسية في جنوب الصحراء الكبرى لدراسة أثر خصخصة التعليم على معلِّميها، وهذه الدول هي: بنين وبوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وجزر القمر والكونغو وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية والجابون وغينيا ومدغشقر ومالي والنيجر والسنغال وتوغو. وبشكل عام كانت نتائج الدراسة سلبية للغاية نحو أوضاع الخصخصة في التعليم في البلدان الإفريقية محل الدراسة، كما كانت آثار الخصخصة أكثر سلبية على المعلِّمين. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المدارس الخاصة تشهد ارتفاعًا في معدَّل التحاق الطلاب مقابل المدارس العامة، مما يؤدِّي إلى زيادة في عدد المعلِّمين في المدارس الخاصة. ومع ذلك، يميل المعلِّمون في المدارس الخاصة إلى أن يكونوا أصغر سنًّا مقارنة بنُظرائهم في القطاع العام، مما قد يُؤثِّر على قدرتهم على نقل المعرفة بفعالية؛ بسبب خبرتهم المحدودة. ووجدت نتائج الدراسة أن هناك تحيُّزًا بناءً على الجنس، حيث تُفضِّل المدارس الأهلية تعيين الذكور، كما أشارت الدراسة إلى أنه ينتشر انعدام الأمن الوظيفي بين معلِّمي المدارس الخاصة؛ بسبب الاعتماد الكبير على العقود محدَّدة المدة، بعكس المدارس العامة، وتُضيف الدراسة أن معلِّمي المدارس الخاصة غير مؤهَّلين بشكل كافٍ، وأن المدارس تهتمُّ بتعيين المدرِّسين الأقل أجرًا، حيث تهتمُّ بالجانب الربحي، وعلى الرغم من انخفاض مؤهَّلات مدرِّسي المدارس الأهلية، إلا أن الإحصائيات المتعلِّقة بمخرجات المدرسة غالبًا ما تُظهر نتائج أفضل للمدارس الأهلية مقارنة بالعامة، ويُعزى ذلك إلى ممارسات الإدارة وطُرق التدريس أكثر من مؤهَّلات المعلِّمين. وقد كانت نتائج الدراسة سلبية جدًّا نحو الخصخصة، ولم تذكر إيجابياتها، حيث أوضحت الدراسة أن الخصصة ساهمت في تدهور مهنة التدريس، وأصبح هناك تفاوت غير منطقي في أجور المعلِّمين، كما ازدادت ظروف العمل سوءًا؛ مما يُؤثِّر على دافعية المعلِّمين.

قام الدلك وآخرون (٢٠٢٣) بدراسة تهدف إلى تعرُّف الحوافز المقترح تقديمها من قِبَل الحكومة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع التعليمي في دولة الكويت. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكوَّنت عيِّنة الدراسة من ١٠٧ مشاركين ممن يعملون في وظائف إشرافية وقيادية في وزارة التربية في دولة الكويت. وهدفت الدراسة إلى تعرُّف الآثار السلبية المتوقَّعة لخصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت، والضوابط

المقترحة من قِبَل المشاركين لتنظيم عملية خصخصة التعليم، وقد توصَّلت الدراسة إلى أن من الآثار الإيجابية للخصخصة: مساعدة المدارس على الانفتاح على المجتمع المحيط، وإعطاء صلاحيات أكبر لمدير المدرسة تمكِّنه من تطوير المناهج الدراسية ومتابعة المتعلِّمين، كما تساهم الخصخصة في الحدِّ من غياب المعلِّمين، ونشر روح المنافسة بين المدارس. أمَّا بالنسبة للحوافز فهي: تكريم المدارس المبدعة بحوافز مالية وعينية، وكذلك ضرورة تسليم القطاع الخاص مدارس مكتملة الصيانة ومجهَّزة وبمواصفات ممتازة، وإعطاء المدارس الخاصة صلاحيات أكبر فيما يتعلَّق بالمناهج وطُرق التدريس. أمَّا بالنسبة للآثار السلبية فهي: التساهل في منح الشهادات، وزيادة العبء على المعلِّمين في المدارس الخاصة، حيث قد يتمُّ الاستعانة بمدرسين دون المستوى، وتتمثَّل الضوابط في ضرورة مراعاة كثافة الطلاب داخل الفصل الدراسي، بالإضافة إلى وضع شروط خاصة لقبول المعلِّمين في المدارس الخاصة مع إشراف وزارة التربية على عملية التوظيف، إضافة إلى أهمية تكثيف زيارات الموجِّهين للمدارس الخاصة ومتابعتها بشكل مستمر.

أجرت الغامدي والمفيز (٢٠٢٣) دراسة بعنوان "متطلبات خصخصة مدارس التعليم العام في ضوء المدارس المستقلة تصوُّر مقترح". وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وبلغت عيِّنة الدراسة ٢٥٥ قائدة من قائدات مدارس التعليم العام الحكومي في مدينة الرياض، وتوصَّلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: موافقة المشاركين بدرجة كبيرة على أهمية متطلبات تطبيق المدارس المستقلة، وضرورة تهيئة مقرَّرات دراسية مناسبة في تلك المدارس، وتوفير ميزانية سنوية لكافة المدارس بناءً على عدد الطلاب وإنجازاتها.

أجرت الشويعر (٢٠٢٣) دراسة بعنوان: "دور سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية من وجهة نظر قائدات المدارس في مدينة الرياض"، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الاستبانة لجمع المعلومات للدراسة. وقد بلغ عدد المشاركين في الدراسة ١٠٠ قائدة مدرسة ممن يعملن في مدارس شمال مدينة الرياض. وكان من أبرز نتائج الدراسة: أن درجة موافقة المشاركين على محور الأُطُر المفاهيمية لسياسات الخصخصة جاءت بدرجة كبيرة، وأن أهمَّ الأُطُر المفاهيمية للخصخصة هي: زيادة تكلفة التعلُّم على أولياء الأمور، وزيادة فاعلية الرقابة على المعلِّمين, وتطوير مستوى الخدمات التعليمية، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية على الدولة.كما جاءت درجة موافقة

عيِّنة الدراسة على فقرات محور "درجة إسهام سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية" بدرجة كبيرة، وأن أبرز ثمرات سياسات الخصخصة في المدارس تشمل: تنوُّع برامج التعليم، وتعزيز التنافسية بين المدارس، وتحسين الكفاءة التعليمية للمدارس، وزيادة الكفاءة الإدارية للقائدات، وخفض نسبة التسرُّب المدرسي، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. كما وجدت الدراسة أنه لا يُوجد فروق بين المتوسِّطات الحسابية لاستجابات أفراد عيِّنة الدراسة لمتغيِّرات المؤهَّل العلمي وعدد الدورات التدريبية في اقتصاديات التعليم وسنوات الخبرة.

أجرت الخضير والسياري(٢٠٢٣) بعنوان تفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية مدخل لخصخصة التعليم العام تصور مقترح. وهدفت الدراسة إلى بناء تصور مقترح لتفعيل القسائم التعليمية في السعودية في ضوء الخبرات الأمريكية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بطريقة دلفالي والتي طبقت على ١٣ خبيراً تعليميا. وقد وجدت الدراسة أنه هناك متطلبات لنجاح تجربة القسائم في السعودية منها متطلبات مالية وهي من اهمها ان تكون القسيمة التعليمية كافية لتغطية الخدمات التعليمية الأساسية. كما أبرزت نتائج الدراسة اهمية وضوح وتطبيق مبادئ الحوكمة من شفافية وعدم تضارب في المصالح وكذلك ضرورة مراعاة معايير الجودة. وقد قدمت الدراسة مقترحاً لتفعيل القسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية.

التعليق على الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من الأدبيات السابقة في تعميق المفاهيم في موضوع التخصيص وخاصة في مجال خصخصة التعليم العام، كما استفادت الدراسة في معرفة أسباب لجوء كثير من الدول لخصخصة التعليم وإيجابياتها وسلبياتها، وكما استفادت هذه الورقة العلمية من الأدبيات السابقة في تعميق المعرفة في أساليب الخصخصة في التعليم العام، وقد أسهمت الدراسات السابقة أيضا في صياغة سؤال الدراسة واختيار المنهجية وتميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها دراسة نوعية، وهي الدراسة السعودية وربما العربية الأولى- حسب علم الباحثين- عن خصخصة التعليم العام التي تستخدم منهجية البحث النوعية...

إجراءات الدراسة الميدانية:

منهجية الدارسة:

اعتمدت هذه الدراسة على منهجية البحث النوعي المتعلّق بدراسة الظواهر، ويعتقد الباحثون أن خصخصة المدارس قضية معقَّدة، ولها عواقب إيجابية وسلبية بعيدة المدى، فهي لا تُؤثِّر فقط على التحصيل الأكاديمي الذي يمكن قياسه بالأرقام، بل تُؤثِّر أيضًا على عوامل أخرى مثل: تحصيل الطلاب، ومعنويات المعلِّمين، والمشاركة المجتمعية، وغيرها من الموضوعات، ويُتيح لنا البحث النوعي التعمُّق في فهم أبعاد كثيرة في هذا الموضوع، وذلك من خلال المقابلات مع عدد من طلاب الدراسات العليا بكلية التربية في إحدى الجامعات السعودية الحكومية، ومنهجية دراسة الظواهر هي أحد مناهج البحث النوعي التي تهدف إلى وصف الظواهر أو المواقف أو المفاهيم، فنحن محاطون بعديد من الظواهر التي يستحيل فهم أغلبها بشكل عميق، لذلك تمَّ الاعتماد على هذه المنهجية لمواءمتها أسئلة وأهداف الدراسة (الرشيدي, ٢٠٢١).

مجتمع وإجراءات الدراسة:

قام الباحث الأول بأخذ الموافقات اللازمة لإجراء هذا البحث، وقد تمَّ اختيار العيِّنة القصدية التي تنسجم مع البحث النوعي الذي يمنح الباحث اختيار عيِّنة الدراسة ممن يعتقد أنهم سوف يُساهمون في الإجابة عن تساؤلات الدراسة، وقد قام الباحث بإعداد أسئلة المقابلات والتي كانت أسئلة شبه مقنَّنة، وعرضها على ثمانية من المحكِّمين من أساتذة الجامعات، وتمَّ الأخذ بالتعديلات المطلوبة، وبعد موافقة عيِّنة الدراسة على المشاركة في الدراسة تمَّ عقد لقاءات صوتية مع المشاركين عن طريق برنامج زووم، وقد أجرى الباحث الأوَّل مقابلات مع ٢١ مشاركًا، جميعهم من طلاب مرحلة الدكتوراة من الطلاب الذكور في كلية التربية بإحدى الجامعات السعودية، وقد تراوحت الخبرات العملية والقيادية للمشاركين ما بين ١٠ إلى ٢٥ سنة في المنظَّمات التعليمية.

وقد تمَّ إجراء المقابلات في عام ٢٠٢٤ , وأثناء المقابلات قام الباحث الأوَّل بتدوين الملاحظات وتسجيلها بعد أخذ موافقة المشاركين، ثم تمَّ تفريغ التسجيلات إلى نصوص مكتوبة، ثم إرسال نسخة للمشاركين للتأكُّد من مصداقية المعلومات الواردة في المقابلات، وهي من طُرُق تعزيز مصداقية الدراسة في الأبحاث النوعية، ولم ترد ملاحظات إضافية أو تعديلات من المشاركين خلال الفترة الممنوحة لهم والمحدَّدة بمدة ٣٠ يومًا. ويُعتبر الصدق

والثبات دائمًا مثارًا للجدل في الأبحاث النوعية، لذلك قام الباحث الأوَّل باستخدام إستراتيجية التثليث، وذلك بالاعتماد على التسجيلات الصوتية والملاحظات المدوَّنة وكذلك المقابلات بعد التفريغ؛ وذلك لتحقيق فهم أعمق ومصداقية أعلى، وكما استخدم الباحث مراجعة الأقران، وهي من الطرق المستخدمة في البحث النوعي؛ لتأكيد المصداقية، حيث قام ثلاثة باحثين بالاطلاع على نصوص المقابلات المكتوبة والملاحظات ومراجعة النتائج، ولا تُوجد طريقة واحدة متفق عليها لتحليل وتصنيف نتائج البحث النوعي.

وقد اعتمدت الدراسة على منهجية تحليل المعلومات المقترحة من (بينغهام , ٢٠٢٣) والمكوَّنة من خمس مراحل: ففي المرحلة الأولى: تمَّ تنظيم بيانات المقابلات وتكوين الترميز للموضوعات المشتركة. وفي المرحلة الثانية: تمَّت عملية فرز البيانات. وفي المرحلة الثالثة: تمَّت عملية فهم البيانات، أما في المرحلة الرابعة: فيتمُّ تفسير البيانات والتي تمَّ بها تحديد الأنماط والموضوعات. وفي المرحلة الخامسة والأخيرة: تمَّ شرح البيانات.

نتائج الدراسة الميدانية من خلال المقابلات مع أفراد العينة:

تم تقسيم النتائج إلى نمطين رئيسين هما آراء المشاركين حول خصخصة المدارس بشكل عام والنمط الثاني هو آراء المشاركين حول اسلوبين من الخصخصة هما القسائم التعليمية والمدارس ذاتية الإدارة والتي تسمى مستقلة كذلك.

أولاً : النمط الاول : آراء المشاركين حول الخصخصة بشكل عام

يحتوي النمط الأول على موضوعين فرعية هما:

- إيجابيات الخصخصة في قطاع التعليم العام
- سلبيات الخصخصة في قطاع التعليم العام

١.١ : إيجابيات الخصخصة في قطاع التعليم العام

اتفق غالبية المشاركين على أهمية الخصخصة الجزئية في مجال التعليم العام في المملكة العربية السعودية، وأنه من المتوقع أن تقود الخصخصة إلى عديد من الثمرات من أبرزها تحسين جودة الخدمات التعليمية، وزيادة التنافسية، وزيادة الخيارات التعليمية أمام الطلاب وأولياء الأمور، إضافة إلى كفاءة الإنفاق مما يسهم في تقليل فاتورة التعليم على الحكومة.

- تطوير أداء المعلمين:

الخصخصة من شأنها تطوير أداء المعلمين لكون الجهات الخاصة تحرص على رفع أداء موظفيها من أجل الحصول على النتائج المرغوبة؛ مما ينعكس إيجابًا على مخرجات المدرسة،

- التنافسية في قطاع التعليم:

القطاع الخاص يتميز بالتنافسية فإذا كان هناك خصخصة لقطاع التعليم فسيكون هناك تنافس محموم بين المدارس على استقطاب أفضل المعلمين، وهو ما سيرفع من شأن المعلمين الفاعلين في المجتمع، ويحسن من أوضاعهم الوظيفية والاقتصادية، ويخلق تنافسية في القطاع.

- الإبداع الإداري:

تحسين إدارة الموارد، وتعزيز الابتكار والإبداع في قطاع التعليم، كما ستسهم خصخصة التعليم في تعزيز مبادئ الحوكمة خاصة فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة. وستسهم الخصخصة في التعليم في خلق بيئة العمل، وتسهم في القضاء على الجمود الوظيفي، وتشجع المعلمين على تحسين أدائهم الوظيفي، وترفع من طموحاتهم؛ مما ينعكس في نهاية الأمر على تحسين المخرجات.

- تخفيق العبء عن وزارة التعليم

ستجعل خصخصة التعليم وزارة التعليم تتفرغ للإشراف على القطاع دون الدخول في التفاصيل المتعلقة بتوظيف المعلمين والنقل الخارجي وغيرها من الإشكاليات التي تشغل الوزارة عن دورها في تطوير التعليم

١.٢: سلبيات الخصخصة في قطاع التعليم العام

- زيادة التكاليف:

نبه بعض المشاركين على وضع آليات للحد من سلبيات الخصخصة في مجال التعليم فقد تنحرف الخصخصة التعليمية عن مسارها السليم وهدفها الأساسي في المرحلة الحالية وهي كفاءة الإنفاق، وقد قال بعض المشاركين إن الخصخصة قد ترفع من تكاليف التعليم خاصة على المدى المتوسط والبعيد في حال غاب التنافس وسيطر الاحتكار على قطاع التعليم من عدد قليل من رجال الأعمال والشركات؛ لذا من المهم على مسؤولي وزارة التعليم التنبه لذلك،

- **انخفاض جودة التعليم:**

الخصخصة قد تكون سببًا في انخفاض جودة التعليم إذا ما ركزت المدارس الخاصة على الربحية دون الالتفاف للجودة.

- **إهمال الطلاب من ذوي الدخل المحدود والأطفال ذوي الإعاقة:**

وعبر المشاركين عن تخوفهم من أن الخصخصة التعليمية خاصة على الفئات من ذوي الدخل المحدود والأطفال ذوي الإعاقة، وعبر المشارك عن أنه قد تنشأ فجوة في الوصول إلى التعليم بين الطلاب ذوي الدخل المنخفض والأسر الأقل حظًا، فالشركات الخاصة قد تركز على الأرباح وتتجنب تقديم الخدمات لطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والمناطق النائية. كما أضاف المشارك رقم ٤ قد تشكل الخصخصة مشكلة جديدة وهي تفاوت جودة الخدمات التعليمية بين المناطق، فالمدارس الخاصة تحرص على الحضور في المناطق ذوي الكثافة السكانية بينما سيكون هناك انخفاض في التنافسية في المناطق قليلة السكان؛ مما قد يعيق التنافسية ويقود للاحتكار، وعند الاحتكار لا تسعى المدارس الأهلية سوى لتحقيق الأرباح كما هو ديدن القطاع الخاص.

- **فقدان الأمان الوظيفي:**

من السلبيات المحتملة للخصخصة فقدان الأمان الوظيفي الذي كان يتمتع به المعلمين في المدارس الحكومية وقد يخسرون وظائفهم؛ مما قد يسبب أزمات اقتصادية واجتماعية لدى كثير من الأسر من المتوسطة والفقيرة التي تعتمد بصورة كبيرة على دخل هؤلاء المعلمين الحكوميين.

النمط الثاني: آراء المشاركين حول اسلوبين من الخصخصة في المدارس ويشمل هذا النمط موضوعين فرعية هما:

- **آراء المشاركين في خصخصة التعليم عن طريق أسلوب القسائم التعليمية**
- **آراء المشاركين في خصخصة المدارس بأسلوب المدارس المستقلة**

٢.١: آراء المشاركين في خصخصة التعليم عن طريق أسلوب القسائم التعليمية:

 Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

تم تقسيم النتائج في هذا فرعين أساسية هما إيجابيات الخصخصة عن طريق أسلوب القسائم التعليمية وسلبيات خصخصة المدارس بأسلوب القسائم التعليمية:

٢.١.١ إيجابيات الخصخصة عن طريق أسلوب القسائم التعليمية

- **خيارات تعليمية لجميع فئات المجتمع:**

اتفق أغلب المشاركين على أن للقسائم التعليمية إيجابيات كثيرة ويقصد بالقسائم التعليمية في هذا البحث منحة مجانية مقدمة من الدولة ممثلة بوزارة التعليم للدراسة في مدرسة أهلية على نفقة الدولة. واعتقد المشاركون أن القسائم التعليمية من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية في التعليم؛ لكون المدارس الأهلية غالبًا ما تخصص مقاعدها لفئة معينة من الطلاب الذين ينتمون لعوائل من الطبقة الغنية وفوق المتوسطة لكن تعجز الأسر من ذوي الدخل المحدود عن تسجيل أبنائها في المدارس الخاصة، ويضطرون إلى تسجيل أبنائهم في مدارس الحي الحكومية سواء أكانت فاعلة أم غير ذلك، لكن مع وجود القسائم التعليمية الممولة بصورة كاملة أو شبه كلية من الدولة ممثلة بوزارة التعليم فإن أفراد المجتمع جميعهم سيحظون بخيارات تعليمية متنوعة سواء بالدراسة في مدرسة الحي أو في مدرسة أهلية دون النظر إلى الحالة الاقتصادية للعوائل، كما ستسهم القسائم التعليمية لكثير من العوائل بالأحياء الفقيرة في اختيار مدارس أهلية خارج تلك الأحياء إذا رغبت في ذلك وهو خيار لم يكن ليتاح لولا تفعيل القسائم التعليمية، ومن شأن القسائم التعليمية أن ترفع نسبة الرضا عن قطاع التعليم لكثير من المواطنين.

- **تعزيز التنافس:**

وقد أكد المشاركون على أن القسائم التعليمية ستسهم تنافسيًا بين الشركات الخاصة التي تدير المدارس الخاصة من جهة وبين المدارس الحكومية من جهة أخرى في جذب الطلاب وكسب ثقة أسرهم، وهذا من شأنه أن يرفع من جودة التعليم.

- **تخفيف الضغط على المدارس الحكومية:**

من الإيجابيات المحتملة في حالة التوسع ببرامج القسائم التعليمية أنها ستقلل من الضغط على المدارس الحكومية التي تحتضن مجموعة كبيرة من الطلاب، وتقلل من نسبة الطلاب أمام كل معلم في المدارس الحكومية، وهذا من شأنه أن يرفع من جودة التعليم.

- **رفع اهتمام الأسر بتعليم أبنائهم:**

من فوائد القسائم التعليمية المحتملة أنها ستجعل الأسر أكثر مسؤولية تجاه تعليم أبنائها، حيث ستكون هي من يحدد المدرسة المناسبة لأبنائها، وقال أحد المشاركين (إن القسائم التعليمية ستحمل الأسرة مسؤولية اختيار الخيار التعليمي لطفلها؛ مما سيكون له أثر إيجابي في رفع مستوى اهتمام الأسر في متابعة تعليم أبنائهم؛ لكونهم أصبحوا شكاء ومسؤولين في اختيار المدارس، وهذا من شأنه أن ينعكس إيجابيًا على الطلاب والمجتمع).

- تخفيض تكلفة التعليم على الدولة:

من أبرز الإيجابيات المتوقعة من برنامج القسائم التعليمية التي هي من أشكال الخصخصة الجزئية انخفاض التبعات المالية على الحكومة؛ نتيجة ارتفاع فاتورة التعليم، فمن المتوقع أن تسهم القسائم التعليمية بحسب آراء المشاركين في تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العام، وستُخفض النفقات نحو المصروفات الرأسمالية بصورة ملحوظة، خاصة بناء المدارس الجديدة وتأثيثها وكذلك المصروفات التشغيلية المتعلقة برواتب المعلمين، فستتحمل المدارس الأهلية كثيرًا من هذه الأعباء مقابل مبالغ مالية أقل؛ لكون القطاع الخاص عادة ما يهتم بالشؤون المالية والإدارية بصورة كبيرة مما سيقلل من تكلفة التعليم على الدولة. ومن المحتمل أن يؤدي توسع وزارة التعليم بالقسائم التعليمية إلى تنافس محموم بين المدارس الخاصة للدخول للمناقصات الحكومية، وسيكون هناك توسع في دخول المزيد من المدارس الجديدة في القطاع الخاص للاستفادة من برامج التمويل الحكومي للطلاب للدراسة في المدارس الخاصة، وهذا يضمن وجود التنافسية في السوق التعليمية، وسينعكس على تقديم عروض جيدة تخفض من تكاليف التعليم على الدولة.

٢.١.٢: سلبيات خصخصة المدارس بأسلوب القسائم التعليمية:

- ارتفاع كلفة التعلم:

قد لا تخلو القسائم التعليمية من بعض الآثار السلبية المحتملة حيث أبدى سبعة من المشاركين مخاوفهم في التأثير السلبي لمشروع القسائم التعليمية في وجود المدارس الحكومية التي قد تتأثر ويقل عددها تدريجيًا نتيجة هجرة الطلاب من المدارس الحكومية إلى المدارس الخاصة، وهذا ما قد يستغله المستثمرون في القطاع التعليمي الخاص برفع

أسعار الرسوم الدراسية على المستفيدين بما فيها رفعهم للأسعار على الجهات الحكومية التي ستدفع الرسوم الدراسية للمدارس الأهلية بالنيابة عن الأهالي؛ مما قد يزيد من كلفة التعليم بدلًا من انخفاضه، وهو أمر سلبي على الاقتصاد الوطني.

- تأثر جودة التعليم

قد يقود تلاشي المدارس الحكومية لاحتكار القطاع التعليمي بيد التجار؛ مما سيهوي بجودة التعليم خاصة وأن كثيرًا من المستثمرين في قطاع التعليم الأهلي في المملكة هم من القطاع الربحي، وهذا من شأنه أن يزيد من المخاوف.

- العدالة في حق التعليم:

من سلبيات القسائم التعليمية المحتملة أنها قد تطبق بصورة غير عادلة؛ مما يسهم في خلق سوق سوداء لتلك القسائم التعليمية إن لم تكن متوفرة للجميع. واعتقد ثلاثة من المشاركين أن المناطق البعيدة لن تستفيد من خدمات القسائم التعليمية لسكانها مثل المناطق الرئيسة التي سيكون بها خيارات متنوعة، وهذا من شأنه أن يزيد من الفجوة في جودة التعليم.

- التأثير على الأمان الوظيفي للمعلمين:

سوف يقود التوسع في القسائم التعليمية الكثير من المعلمين في المدارس الحكومية إلى فقدان وظائفهم؛ نتيجة هجرة الطلاب من المدارس الحكومية إلى الأهلية خاصة في ظل حرص المدارس الأهلية على تعيين معلمين بالحد الأدنى للأجور حسب قوانين وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وهو ما سيسهم في مشكلات اقتصادية واجتماعية جديدة بالمجتمع.

٢.٢: آراء المشاركين في خصخصة المدارس بأسلوب المدارس المستقلة

٢.٢.١: إيجابيات المدارس المستقلة

يقصد بالمدارس المستقلة في هذا البحث مدارس حكومية بتمويل حكومي كامل تدار بواسطة القطاع، وتُنشئ هذه المدارس، أو تُؤجر المباني المدرسية، وتستقطب المعلمين، وتُصمم مناهجها الخاصة بما لا يتعارض مع التعليمات الرسمية. وقد طبقت المدارس المستقلة أو مدارس الميثاق في عدد كبير من دول العالم بما فيها بعض الدول العربية. وقد اتفق المشاركون على إيجابيات إيجاد المدارس ذاتية الإدارة في قطاع التعليم ما قبل

الجامعي في المملكة العربية السعودية، فقطاع التعليم يحتاج إلى أشكال جديدة من المدارس بما فيها المدارس المستقلة؛ وذلك لخلق حراك يولد الإبداع والابتكار ويكسر الجمود.

- **المرونة التنظيمية:**

تتميز المدارس المستقلة بالإدارة الذاتية؛ مما يمنحها المرونة التنظيمية للتعامل مع احتياجات المجتمع المحلي دون التقيد بالبيروقراطية المفروضة على المدارس الحكومية التقليدية التي تحد من الإبداع؛ لذلك حضور المدارس ذاتية الإدارة من شأنه أن يعطي إدارة تلك المدارس البت في كثير من الصلاحيات مثل تعيين المعلمين، واختيار المناهج وطرق التدريس المناسبة دون اشتراطات كثيرة كما هو الحال بالمدارس التقليدية وهذا أمر مهم في العصر الحالي الذي يتميز بالسرعة. وقال المشارك رقم ٢ إن إدارة المدارس المستقلة سيكون لها صلاحيات في استقطاب المعلمين الأكثر كفاءة واستبعاد المعلمين الأقل جودة؛ مما سيسهم في رفع الجودة التعليمية في المدرسة المستقلة.

- **تعزيز الحوكمة:**

ستسهم المدارس المستقلة ستسهم في رفع مستوى الشفافية في قطاع التعليم؛ لكونها مدارس حكومية تدار بواسطة القطاع الخاص، والقطاع الخاص يحرص على تطبيق مبادئ الحوكمة من نزاهة وشفافية وإفصاح؛ مما سيخلق بيئة تعليمية إيجابية ويعزز من قيم محاربة الفساد في المنظمات التعليمية بصورة خاصة وفي المجتمع بصورة عامة.

- **تحسين التحصيل العلمي للطلاب:**

المدارس المستقلة من شأنها رفع جودة التعليم بصورة خاصة والتحصيل العلمي للطلاب؛ لكون تلك المدارس ستكون تحت الرقابة المباشرة من وزارة التعليم، لذلك سيكون مسؤولو المدارس المستقلة على حرص كبير لاستيفاء المتطلبات المشروطة من وزارة التعليم التي من المحتمل أن يكون من ضمنها نقاط معايير ومستهدفات متعلقة بالتحصيل العلمي للطلاب سواء في الاختبارات المنظمة من المدرسة نفسها أو من خلال انعكاس درجات الطلاب في الاختبارات المركزية والتحصيلية التي تشرف عليها جهات مستقلة تراقب جودة التعليم مثل هيئة تقويم التعليم والتدريب التي تجهز الاختبارات

الوطنية، وتنشر متوسطات درجات المدارس في تلك الاختبارات؛ لذلك ستسعى المدارس المستقلة إلى تحسين التحصيل العلمي للطلاب من أجل عدة اعتبارات من ضمنها استمرار تلقيها للتمويل الحكومي وضمان استدامتها المالية، وهذا من شأنه أن تكون له انعكاسات إيجابية على المدارس والمستفيدين وكذلك المجتمع ككل.

- تشجيع الإبداع الإداري:

من إيجابيات المدارس المستقلة أنها ستكون هي المسؤولة عن تصميم المناهج الدراسية واختيار طرق التدريس واستقطاب المعلمين، وهذا سيكون له أثر إيجابي في واقع المدارس في البلاد فالمركزية الممارسة من وزارة التعليم لعقود طويلة حدت بصورة كبيرة من الإبداع والابتكار واستغلال الطاقات البشرية من العاملين في مجال التعليم سواء أكانوا من الهيئة الإدارية أم التعليمية؛ لذلك من المتوقع أن تكون للمدارس المستقلة سلطة أكبر في اختيار المناهج والمقررات الدراسية بمرونة أكبر، ويبقى وضع المعايير والمستهدفات العامة للمناهج من ضمن اختصاصات وزارة التعليم، لذلك المدارس المستقلة هي من ستكون مسؤولة عن المناهج واختيار الكتب المدرسية المناسبة؛ مما سيوفر الكثير من الجهود على وزارة التعليم وسيوفر الكثير من المصروفات المتعلقة بطباعة وتصميم وتوزيع المقررات المدرسية دوريًا، وتصميم المناهج من المدارس نفسها يشجع ابتكار المعلمين ويجعلهم أكثر مسؤولية لكونهم شركاء في تطوير وتصميم المناهج وليس فقط مسؤولين عن شرح المعلومات. أيضًا ستكون المدارس المستقلة مسؤولة عن استقطاب وتدريب الموارد البشرية من معلمين وإداريين، وهذا سيحمل المدارس المستقلة مسؤولية اختيار موظفين فاعلين أو سيكون لها تبعات سلبية عليهم وهذه المسؤولية من شأنها أن تكون ذات تأثير إيجابي في التعليم بالبلاد في نهاية المطاف.

- رفع مستوى المسؤولية الاجتماعية في التعليم:

من إيجابيات المدارس المستقلة المحتملة هي رفع مستوى المسؤولية الاجتماعية في التعليم، وسيكون للأسر وأعضاء المجتمع دور كبير ومسؤولية أكبر في التعليم؛ لكون المدارس الخاصة تحديدًا غير الهادفة للربح ستفعل مبادرات لجمع التبرعات من الأهالي أو من الشركات أو من رجال الأعمال والمحسنين لزيادة الإيرادات، ولذلك ستحرص تلك المدارس على تأسيس مجالس أمناء مكونة من أعضاء المجتمع وممثلين

عن أولياء الأمور، وذلك سيسهم في جعل اتخاذ القرارات في المدارس المستقلة تجري بصورة أكثر ديمقراطية وسط حرص على تعزيز الشفافية، خاصة وأن تلك المدارس ستكون تحت الرقابة الدائمة من أفراد المجتمع بجانب الرقابة الرسمية من وزارة التعليم.

٢.٢.٢: سلبيات المدارس المستقلة

- سوء إدارة الأموال:

شارك عدد من المشاركين بتصوراتهم حول المدارس المستقلة، حيث إن المدارس المستقلة قد يكون لها أثر سلبي سواء في المجالات الإدارية أو المهنية. فقد عبر المشارك رقم ٨ عن أن المدارس المستقلة قد تحدث فوضى تنظيمية في قطاع التعليم إذا لم تطبق بصورة سليمة وصحيحة، فكثير من المدارس ستنشأ بغرض الحصول على الرسوم المالية لتعليم الطالب من الحكومة مباشرة، وهذا سيعزز دخول رجال الأعمال والشركات لقطاع التعليم رغم عدم وجود خبرة كافية في هذا المجال؛ مما قد يحدث فوضى في كثير من المدارس المستقلة خاصة في السنوات الأولى من تطبيق التجربة، ويضيف أزمات جديدة للتعليم. وعبر المشارك رقم ٥ عن أنه قد يصاحب التطبيق السريع للمدارس المستقلة نوعًا من الاختلالات خاصة وأن المدارس المستقلة ستتلقى أموالًا ضخمة من الحكومة، وقد يصاحب تلك التدفقات المالية عدم استخدامها بالشكل الأمثل من إدارات المدارس المستقلة ليس بسبب قضايا متعلقة بالفساد الإداري والاختلاسات فحسب بل ناتجة عن ضعف في المهارات الإدارية؛ نتيجة عدم الخبرة في التعامل مع الأموال جيدًا، لذلك من المهم التدرج بتطبيق المدارس المستقلة في البلاد.

- احتمالية ارتفاع تكلفة التعليم:

المدارس المستقلة ليست خيارًا مضمونًا لترشيد النفقات فقد تزيد من فاتورة التعليم؛ لكون كثير من المدارس سيكون لديها التزامات كبيرة في المصروفات الرأسمالية من بناء مرافق تعليمية وتأثيثها، مما قد يجعلها ترفع من الرسوم الدراسية، وقد يقود ذلك غالبًا إلى خيارين: الخيار الأول ارتفاع تكلفة التعليم على الدولة وعدم تحقيق الهدف المنشود في ترشيد النفقات، أو الخيار الثاني وهو أن وزارة التعليم بممثليها لن تتعاقد مع تلك المدارس مرتفعة الرسوم وستوقف تمويلها، وهذا أيضًا له انعكاسات سلبية على الاستدامة المالية لتلك المدارس بصورة خاصة وعلى قطاع التعليم بصورة عامة؛ لأنها

ستفقد الاستقرار والاستدامة لذلك يجب وضع تشريعات تضبط العملية الانتقالية للخصخصة وكذلك التدرج بممارستها لكي تنجح فكرة المدارس المستقلة.

- إهمال المناطق النائية:

من السلبيات المحتملة أن المدارس المستقلة لن يكون لها حضور في المناطق النائية وقليلة السكان؛ مما يخلق نوعًا من الفجوة والتمييز في موضوع عدالة التعليم بعكس المدارس التقليدية التي تعتمد على مناهج موحدة وآليات لتعيين الموارد البشرية بطريقة مركزية، مما يقلل من التفاوت بين المواطنين في حق التعليم بغض النظر عن الموقع الجغرافي.

مناقشة النتائج:

يستنتج من آراء المشاركين بصورة عامة أن خصخصة التعليم خاصة والخصخصة الجزئية بنوعيها الشائع وهي القسائم التعليمية والمدارس ذاتية الإدارة أو ما تسمى مدارس الميثاق أو المدارس المستقلة أصبحت حاجة ملحة للقطاع التعليمي في السعودية، فهي تسهم في خلق حراك ونشاط وتنافسية، ومن المحتمل أن تقود الخصخصة إلى رفع جودة التعليم في ظل المنافسة بين المدارس الأهلية؛ مما يسهم في تحسين جودة المخرجات واستقطاب المعلمين ذوي الكفاءة ورفع دافعية المعلمين والإداريين للعمل والإبداع رغبةً منهم في الانتقال إلى منظمات تعليمية تمنحهم أجورًا ومزايا وظيفية أعلى وتتفق هذه النتيجة مع (الخضير والسياري, ٢٠٢٣; الشويعر , ٢٠٢٣ ;الغامدي والمفيز, ٢٠٢٣ ;بولمارك وليندال,٢٠٠٨). وقد اتفق معظم المشاركين على أن الخصخصة ستسهم في شيوع العدالة الاجتماعية، حيث سيتاح للعائلات من ذوي الدخل المتوسط والمحدود اختيار البديل التعليمي لأبنائهم بعد أن كانت مجبرة على المدرسة الحكومية المجاورة لمساكنهم، كما أن الخصخصة التعليمية ستسهم في تقليل العديد من الأعباء المالية والإدارية من كاهل الحكومة فسيقتصر جزء كبير من عمل وزارة التعليم على وضع التشريعات والقوانين والإشراف على قطاع التعليم، وهذا ما أكد عليه وزير التعليم السعودي أن مستقبل وزارة التعليم هو الإشراف على القطاع وإعطاء الخصخصة الدور الأكبر في قيادة مؤسسات التعليم، وكما أن الخصخصة قد تحسن من كفاءة الإنفاق وتقلل من فاتورة التعليم على الدولة في ظل التنافسية التي ستخلقها المدارس الأهلية التي دائمًا ما تسعى إلى ترشيد النفقات، وهذا له أثر إيجابي خاصة إذا ما

كانت المدارس الأهلية تحاول تقليل التكاليف دون المساس بالجودة وهذا ما يسمى كفاءة الإنفاق وتتفق هذه النتيجة مع (الشويعر, ٢٠٢٣) لكنها تختلف مع (البقية والشريف, ٢٠٢١; لانج وآخرون, ٢٠٢١) .

في الوقت ذاته أبدى عدد من المشاركين رأيهم بأن خصخصة التعليم قد لا تخلو من السلبيات ومن ضمنها احتكار الشركات والمدارس التابعة لها قطاع التعليم على المستوى المتوسط والبعيد خاصة بعد ضمان حصتها السوقية، وانخفاض تشغيل المدارس الحكومية التقليدية؛ مما قد يخلق مناخ غير صحي في قطاع التعليم ويرفع من فاتورة التعليم على الحكومة وعلى الأهالي، لذلك يعد وجود تشريعات تمنع الاحتكار وتضمن التنافسية أمرًا في غاية الأهمية وتتفق هذه الآراء مع نتائج دراسات (البقية والشريف, ٢٠٢١; الدلك وآخرون, ٢٠٢٣; لانج وآخرون , ٢٠٢١). كما أكد عدد من المشاركين على أن الخصخصة في التعليم قد تؤدي إلى فقدان ميزة الأمن الوظيفي للعاملين في المدارس الحكومية سواءً من المعلمين أو الإداريين، وقد تؤدي إلى خسارة مصدر دخلهم الوحيد خاصة أن بعضهم من كبار السن الذين لن يكون للتعاقد معهم أولوية في القطاع الخاص الذي دائمًا ما يفضل الشبان الأقل خبرة لتدني أجورهم وتنسجم هذه الإجابة مع ماتوصلت له نتائج بحث (لانج وآخرون , ٢٠٢١). ومن الشؤون التي تقلق المشاركين أن القطاع الخاص والمدارس التابعة له قد لا تصل خدماتها إلى المناطق البعيدة والنائية؛ مما يؤثر في العدالة الاجتماعية في التعليم، وقد لا تهتم المدارس الخاصة في ظل الخصخصة بالطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة. ومن أبرز النقاط التي أجمع عليها المشاركون هي أن الخصخصة قد تؤدي إلى ظهور سلوكيات غير صحية خاصة وأن القطاع الخاص غالبًا ما يبحث عن الربحية، وقد تصل إلى مرحلة تكون على حساب الجودة؛ مما يسهم في ترشيد النفقات وهذا ما قد يؤدي إلى ضعف المخرجات في المدارس السعودية مستقبلًا وهو ما سيكون له آثار سلبية اجتماعيًا واقتصاديًا وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الدلك وآخرون, ٢٠٢٣).

توصيات الدراسة:

في ظل نتائج الدراسة تقترح الورقة العلمية عدة نقاط:

- **الاستفادة من تجارب الدول التي طبَّقت خصخصة التعليم، ومعرفة الإيجابيات والسلبيات، ومراجعة اللوائح والتشريعات المتعلِّقة بالخصخصة في الدول المتقدِّمة، والاستفادة من ذلك في تطوير تشريعات لبدء عمليات الخصخصة في قطاع التعليم العام. ويجب أن تحرص تلك التشريعات على وضع مواد تنصُّ على منع الاحتكار، وكذلك الحفاظ على الجودة، ووضع نسب معيَّنة للزيادات في الرسوم السنوية.**
- **تقترح الدراسة أن يتمَّ خصخصة القطاع التعليمي بشكل متدرِّج وعلى مدى زمني طويل؛ حتى لا يُؤثِّر ذلك على المعلِّمين في المدارس الحكومية ممن هم على رأس العمل.**
- **ضرورة بقاء المدارس الحكومية التقليدية بنسب جيدة في النظام التعليمي السعودي؛ وذلك من أجل الحفاظ على التوازن في القطاع التعليمي، فمن المحتمل أن يستغلَّ القطاع الخاص فرصة توقُّف المدارس الحكومية، ويرفع الرسوم الدراسية في ظل سيطرة القطاع الخاص على سوق التعليم، وهذا من شأنه رفع كلفة الطالب على الدولة؛ مما يُعارض مبدأ كفاءة الإنفاق.**
- **وضع شروط واضحة ومعايير محدَّدة تلتزم بها المدارس الأهلية التي سوف تتعاقد معها الجهات الحكومية المسؤولة في حالة بدء خصخصة التعليم عن طريق القسائم التعليمية، ويجب أن تتضمَّن هذه الشروط: الحرص على الجودة، وكذلك قبول جميع التلاميذ، بما فيهم الطلاب من ذوي الإعاقة.**
- **التوسُّع في الأبحاث ذات المنهج النوعي في موضوعات تمويل التعليم بشكل عام، وفي تخصيص التعليم بشكل خاص؛ لأن البيانات النوعية فيها عمق أكبر، خاصة في الموضوعات الجديدة مثل الخصخصة، مما يُساهم في سد الفجوة في الأدبيات السعودية والعربية المتعلِّقة بخصخصة التعليم.**
- **تنظيم مؤتمرات سنوية على مستوى عالمي؛ لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في موضوع خصخصة التعليم العام**

المراجع

البشر, سعود , الدوسري, خالد, آل–فهاد, سعود & الزهراني, منيف. (٢٠٢٣). الإدارة الذاتية للمدارس في بعض الدول وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية والانسانية, (٢٥), ١٧٢–١٨٦.

البقية, محمد& الشريف, منيرة. (٢٠٢١). الخصخصة ودورها في تجويد مخرجات التعليم من وجهة نظر قائدات المدارس. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع, (٧٤), ١٤١–١٦٧.

الجنيبة ,ريم و الشهراني, عبدالله. (٢٠٢٣). معوقات خصخصة التعليم الثَّانَوِيّ بالمملكة العربيَّة السُّعُودِيَّة وسبل التَّغَلُّب عليها في ضوء تجَارِب المدارس المستقلة. العلوم التربوية, ٣١(٢), ٤٥٩–٤٩٥.

حسين، بانقا طه الزبير حسين، و آدم، سوسن أحمد. (٢٠١٨). دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم – السودان. المجلة التربوية الدولية المتخصصة، مج٧, ع٢ ، ١٤٥ – ١٥٤. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/918397

الخضير، أمل بنت محمد علي، و السياري، نسرين بنت ناصر بن أحمد. (٢٠٢٣). تفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية مدخل لخصخصة التعليم العام: تصور مقترح. مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج٧, ع٣٢ ، ٢٣ – ٤١. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1412276

الدلك, خالد, دياب,ياسر & عبدالعاطي, محمود (٢٠٢٣). خصخصة التعليم الثانوى فى دولة الكويت. مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل, ٦(١), ١–١٨.

الرشيدي, غازي.(٢٠١٨). البحث النوعي في التربية. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع. الكويت

شار , عبدالحكيم.(٢٠٢٣). صحيفة سبق. مسترجع من https://sabq.org/saudia/e7fy4m6vkd

الشمري، عادل بن عايد، و آل سلطان، دولة بنت ناصر. (٢٠٢٤). دور الكوبونات التعليمية في تمويل مؤسسات التعليم العام بالسعودية. المجلة الدولية للأبحاث التربوية، مج٤٨, ع١ ، ٢٨٨ – ٣٢١. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1449110

الشهومي, س& سعيد بن راشد بن علي. (٢٠٢١). الإدارة الذاتية للمدرسة في دول المكسيك والبرازيل والأكوادور وإمكانية الإفادة منها بسلطنة عمان. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية, ٥(٢٠), ١٦٩–١٩٦.

الشويعر, الشيماء.. (٢٠٢٣). دور سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية من وجهة نظر قائدات المدارس في مدينة الرياض. مجلة العلوم التربوية و الدراسات الإنسانية, (٣٤).

الغامدي, إيمان عمر, المفيز, & خولة عبد الله. (٢٠٢١). متطلبات خصخصة مدارس التعليم العام في ضوء تجارب المدارس المستقلَّة: تصوُّر مُقترح. التربية (الأزهر): (مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية), ٤٠(١٩٢), ٢٣٩-٢٧٢.

كمبيجو, أسماء. (٢٠١٩). الاحتياجات المهنية لقائدات المدارس في ضوء خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية. مجلة البحث العلمي في التربية, ٢٠ (الجزء الثاني عشر), ٨٩-١١٢.

مؤذن ، أسامة . (٢٠١٧). مدى توافر متطلبات تحقيق الإدارة الذاتية في المدارس الثانوية بمحافظة الطائف ، مجلة القراءة والمعرفة ، ع ١٨٤، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ،.

وزارة التعليم.(٢٠٢٤). ميزانية الوزارة. مسترجع شهر يونيو يوم ١٤, ٢٠٢٤ من https://www.moe.gov.sa/ar/aboutus/aboutministry/Pages/budget.aspx

وزارة التعليم.(٢٠٢٤).نشأة الوزارة. مسترجع شهر يونيو يوم ١٤, ٢٠٢٤ من https://moe.gov.sa/ar/aboutus/aboutministry/Pages/About.aspx

وكالة الانباء السعودية.(٢٠١٧). القسائم التعليمية. مسترجع شهر يونيو يوم ٢٠, ٢٠٢٤ من https://www.spa.gov.sa/w326375

المراجع الأجنبية

Ball, S. &Youdell, D. (2007). Hidden Privatisation in Public Education: Education International 5th World Congress July 2007; Preliminary Report. Education International.

Bingham, A. J. (2023). From data management to actionable findings: a five-phase process of qualitative data analysis. *International Journal of Qualitative Methods*, *22*, 16094069231183620.

Böhlmark, Anders; Lindahl, Mikael (2008) : Does school privatization improve educational achievement? Evidence from Sweden's voucher reform, IZA Discussion Papers, No. 3691, Institute for the Study of Labor (IZA), Bonn, https://nbn-resolving.de/urn:nbn:de:101:1-2008100922

Lange, M. F., Lauwerier, T., & Locatelli, R. (2021). The impact of privatization on teachers in Francophone sub-Saharan African countries. In UNESCO Global Education Monitoring Report (No. December, pp. 1-76).